

دراسات في الحديث والمحدثين

[202] الواجب في صحيح البخاري بالامكان ان ينتزع الباحث صفات الواجب عند البخاري من مروياته عن النبي (ص) حول هذا الموضوع المنتشرة في صحيحه هنا وهناك، وبالطبع انه لم يدون فيه الا الاحاديث الصحيحة عنده، لانه اختاره من ستمائة الف حديث على حد زعم المؤلفين في التراجم كما ذكرنا، مع العلم بان البخاري في صحيحه لم يوفق إلى توزيع الاحاديث على المواضيع التي تعرض لا توزيعا كاملا، ذلك لانه يعنون الموضوع احيانا ويروي فيه بعض الاحاديث التي تناسبه وحيانا يروي فيه ما لا يتناسب معه، لذلك فان الباحث إذا اراد ان ينتهي إلى رأيه الاخير في موضوع من المواضيع التي دونها في كتابه لا بد وان ينتهي بقية الابواب ويتتبع المرويات فيها إذا كانت هذه المدونات تعبر عن رأيه في تلك المواضيع. ولعل السر في ذلك ان البخاري لم يمهل الاجل إلى انجاز كتابه ونقله من المسودات التي جمعه فيها، فوافاه الاجل قبل تبييضه وتوزيع احاديثه في الاماكن التي تناسبها، وحذف المكررات منه، كما ذكرنا سابقا ولما جاء دور تلاميذه من بعده دونوه على علته، ولو امهله الاجل لجاء كتابه مصنفا ومرتباً على الابواب والمواضيع ووافيا بالغرض الذي اراده من تأليفه، وسليما من اكثر العيوب التي لا يستطيع الباحث تجاهلها. كما وانه لم يتعرض للواجب بعنوان خاص، بل تعرض لصفاته تعالى وبعض الخصائص التي تشير إلى حقيقته في مختلف المناسبات
